

## بيان المكتب الوطني

عقد المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام اجتماعاً استثنائياً، لتدارس الوضع الصحي في ظل الأزمة الراهنة التي تُخيِّم على قطاع الصحة عموماً ووضعية الطبيب والصيدلي وجراح الأسنان على وجه الخصوص.

لقد أصبح الوضع الكارثي لقطاع الصحة العمومية لا يختلف عليه اثنان، كما أضحى لا يخفى على أحد غياب رؤية سياسية حقيقية وصادقة لإنقاذ الوضع، خصوصاً أمام افتقار أصحاب القرار العمومي إلى أي خارطة طريق واضحة لتجنب السكتة القلبية التي تُهدد القطاع ككل، حيث صار الطبيب و معه المريض المغربي يرفضان سياسة "الترقيع الصحي" و التجميل الإعلامي لواقع كارثي داخل جُلِّ المؤسسات الصحية عُنوانه غياب المعايير الطبية لعلاج المريض المغربي و النقص الحاد في الموارد البشرية و المُعدّات الطبية و البيو طبية و الافتقار لشُروط الممارسة الطبية السليمة و الاستهتار بأبسط حقوق الطبيب المغربي رغم كل التضحيات و نُكران الذات و حجم المعاناة التي تتكبدها هاته الفئة يومياً.

إننا داخل المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، عندما قرّرنا أن الوقت قد حان لإطلاق معرّكتنا النضالية "نكون أو لا نكون" ليسمع الجميع صوت الطبيب المغربي لم نقم بذلك من فراغ بل لاقتناعاً أن الوضعية الحالية لا يُمكن أن تستمر الى ما لا نهاية، ففوق طاقة الطبيب لا يُلام، وما حالة الغليان التي يعيش على إيقاعها الجسم الطبي حالياً إلا انعكاساً لسياساتٍ شعوبية سارت و تسير بقطاع الصحة الى الهاوية و أزمّت وضعية الموارد البشرية ولعلّ نزيف الاستقالات لمئات الأطر الطبية بالقطاع العام والهجرة الجماعية نحو القطاع الخاص مؤشّر على ذلك.

إن الإيمان العميق والجماعي للأطباء والصيدلة وجراحي الأسنان بعدالة مطالبهم وعلى رأسها تحويل الرقم الاستدلالي |509| بكامل تعويضاته، كمدخلٍ للمعادلة وإضافة درجتين بعد خارج الإطار والرفع من مناصب الداخلية والإقامة وتوفير الشروط العلمية لعلاج المريض لا يُوازيه إلا وغيهم بضرورة الالتفاف حول نقابتهم المناضلة والتحلّي بالنفس الطويل والنضال المُستمر حتى إحقاق الحق.

عندما انخرط أطباء القطاع العام في كل جهات المغرب تلقائياً و بكثافة في كل الأشكال النضالية للمرحلة السابقة : ثلاثة إضرابات وطنية (أيام 28 شتنبر، 16 أكتوبر و فاتح نونبر 2017) و الوقفة الاحتجاجية الوطنية يوم 16 أكتوبر 2017، أمام وزارة الصحة و بداية مرحلة فرض الشروط العلمية و الطبية لعلاج المريض المغربي إضافةً إلى حمل الشارة 509 و الامتناع عن استعمال الأختام الطبية، كُنّا كجسمٍ طبي نعتقد أن الحكومة المغربية ستنتصرّف بما يُملّيه عليها حسُّها الوطني و مسؤوليتها السياسية لِتُسارع إلى إيجاد الحلول للوضعية الراهنة، لكن للأسف لم نر من حكومتنا المسؤولة الأولى عن صحة المغاربة إلى هروباً إلى الإمام و تجاهل مُستفز لمطالبنا.

إننا داخل النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام نُؤكّد للجميع أن نضالنا مُستمرّ وأن الطبيب المغربي قرر عدم التنازل حتى تحقيق مطالبه وأن صمّت الحكومة لن يزيد إلا إصراراً و عزمًا، وأمام الوضعية الحالية قرر المكتب الوطني ما يلي :

- **إضراب وطني يوم الخميس 21 دجنبر 2017 بكل المؤسسات الصحية باستثناء أقسام الإنعاش والمستعجلات.**

- **إضراب وطني يوم الثلاثاء 16 يناير 2018 بكل المؤسسات الصحية باستثناء أقسام الإنعاش والمستعجلات.**

- **مسيرة وطنية مع وقفة يوم السبت 10 فبراير 2018، انطلاقا من وزارة الصحة بالرباط في اتجاه البرلمان.**

- **استمرار مقاطعة استعمال الأختام الطبية وحمل الشارة 509 كاملاً.**

- **تعميم فرض الشُروط العلمية والطبية بكافة المؤسسات الصحية.**

- وقفات احتجاجية جهوية مع ندوات صحفية لتسليط الضوء على واقع الصحة بالمستشفيات العمومية بمختلف جهات المغرب، وتوضيح الصورة للمجتمع المدني.

- استمرار تواصلنا وتشيبتنا بشريكنا في النضال التنسيقية الوطنية لطلبة الطب بالمغرب وبحث سبل خوض محطات نضالية مشتركة للدفاع عن القضايا المشتركة والتي تهدف إلى الرقي بقيمة الطبيب المغربي.

إن المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع، وهو يتابع عن كثب كل ما يقع داخل الساحة الصحية بالمغرب، تلقى بإستغراب وإندهاش بالغين تصريحات منسوبة إلى رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء بالمغرب في بيان إحدى نقابات القطاع الخاص، حيث إنهم أطباء القطاع العام بالغياب المستمر عن مقرات عملهم وأن لديهم شكايات في هذا الموضوع. إن المكتب الوطني يستنكر ويدين بشدة مثل هذه التصريحات المسيئة التي تحاول تقزيم وإنكار ما يقوم به أطباء، صيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام بالمغرب من تضحيات داخل مستشفيات المملكة رغم قلة التجهيزات وتذرة الموارد البشرية وهم من يتحملون لوحدهم استمرارية الخدمات الطبية أي "المدادومة الطيبة" بشكل دائم وعلى مدار السنة خدمة للمواطن المغربي بجميع أرجاء المملكة وخصوصاً النائبة منها.

إننا في النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام كنا دائماً ولأزلنا نضع ملف وقضايا الطبيب المغربي بكل فئاته في صلب اهتماماتنا بغض النظر عن إنتمائه "قطاع عام وخاص"، وتعاملنا وتعامل منطبق الجسم الطبي الواحد، لا فرق بين قطاع عام وقطاع خاص، لأن طبيب القطاع العام اليوم قد يكون طبيب القطاع الخاص في المستقبل، ويشهد لنا بذلك التاريخ، حيث كنا دائماً سباقين في الدفاع عن مصلحة إخواننا في القطاع الخاص وذلك بمواقفنا الثابتة وإصطفافنا إلى جانبه كلما دعت الضرورة إلى ذلك. لكننا لاحظنا في الآونة الأخيرة أن بعض الجهات تحاول جاهدة نشر التفرة وبت أفكار مسمومة لخلق جو مشحون بين مكونات الجسم الطبي بالمغرب وتقويض العلاقة الأخوية والأزلية بين أطباء القطاع العام وإخوانهم بالقطاع الخاص، لذا فإن المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، وإن كان لحد الآن يتصرف بحكمة ويتبنى سياسة ضبط النفس، فإنه لن يبقى مكتوف الأيدي أمام الهجمات والتحرشات المتكررة في حق طبيب القطاع العام خصوصاً بعد ضغط القواعد، التي أصبحت تطلبه بإتخاذ موقف من هاته التصريحات المنسوبة إلى رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء بالمغرب، والتي كانت بمثابة وضع الملح على الجرح، لذا نطالب السيد الرئيس بتقديم توضيحات حول ما نسب إليه من تصريحات تحمل أحكام مسبقة تمس بكرامة وسعة أطباء القطاع العام، على أن تكون لنا عودة لتناول هذا الملف بالتفصيل لاحقاً.

كما لا يفوتنا، وبصفتنا نقابة مواطنة تهتم بقضايا وطنها وأمتها، أن نستنكر إعلان القدس الشريف، عاصمة للدولة الغاصبة إسرائيل، و ندعو الطبيبات والأطباء للمشاركة في المسيرة الوطنية المقررة ليوم الأحد 10 دجنبر 2017 بالرباط.

وفي الأخير يدعو المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام كل المناضلات والمناضلين من أطباء، صيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام بالمغرب، للمشاركة بكثافة في المحطات النضالية القادمة والالتفاف حول إطارهم النقابي العتيد، النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، للتصدي بكل قوة وحزم للمؤامرات التي تحاك ضد أطباء، صيادلة وجراحي الأسنان القطاع العام بالمغرب.

**وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام صامدة، مناضلة، مستقلة  
وجامعة**

**عن المكتب الوطني**

النقابة المستقلة لأطباء  
القطاع العام  
المكتب الوطني  
د. المنتظر المكلوي

